قام المجلس باستعراض شامل لأوضاعنا الداخلية والتنظيمية، وتمّ اتخاذ القرارات التنظيمية المناسبة لدفع العمل الثوري في كل الساحات، ولتطوير الأجهزة والمؤسسات والدوائر الحركية لتكون في مستوى متطلبات النضال الوطني والثوري.

لقد توقّف المجلس الثوري، طويلاً، أمام اوضاع النضال الوطني الفلسطيني ومعطياته ومساراته في مختلف الساحات منذ الاحتلال الاسرائيلي، وتوقّف، بإجلال وإكبار، أمام الانتفاضة المباركة لشعبنا المجاهد، والمعارك البطولية التي يخوضها أبناء شعبنا في الارض المحتلة، وتصعيدهم البطولي لجميع أشكال النضال، وتأكيدهم على التلاحم والتكامل لكل معارك شعبنا العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والشعبية، والتعليمية، قديمها وحديثها.

ان المقاومة الوطنية الشعبية، بجميع أشكالها المتصاعدة، ضد جيش الاحتلال الاسرائيلي وضد عصابات المستوطنين المسلّحين في لهيب انتفاضتنا المباركة التي دخلت بقوة وتصميم عام النصر، عامها الخامس، وجهاد شعبنا في جميع أماكن تواجده، قد فرضت الحقيقة الفلسطينية على العدو الاسرائيلي المتغطرس. ان هذا الحدث التاريخي انما يعبّر عن الأصالة العريقة للشعب الفلسطيني وحقوقه وكيانه انتزعه جهاد شعبنا الصادق عبر الاجيال والسنين، وعمّدته الانتفاضة الباسلة بدماء الشهداء، وتضحيات الآلاف من أبناء شعبنا، ومعاناة جرحانا الابطال، وصمود وكبرياء الآلاف العديدة من معتقلينا وأسرانا البواسل في سجون العدو ومعتقلاته.

ان المجلس الثوري، وهو يحيي أعضاء الوفد الفلسطيني من أبناء شعبنا الى المفاوضات، يثمّن الأداء الرائع للوفد الفلسطيني على الرغم من الظروف الصعبة والمعقّدة التي يواجهها في ساحة المعركة السياسية الشرسة التي نخوضها ضد التعنّت والغطرسة الاسرائيليين، وعلى الرغم من الشروط المجحفة التي فرضتها موازين القوى الراهنة.

ان المجلس الثوري يقدّم كلّ الدعم والتأييد والمساندة في الساحات كافة لوفدنا الفلسطيني الذي برهن عن جدارة وكفاءة وقدرة عالية عزّزت مكانة شعبنا في الاوساط الدولية، وادّت وتؤدي، كل يوم، الى مزيد من العزلة لعدونا الاسرائيلي.

ان وفدنا الفلسطيني، الذي يضمّ نخبة من خيرة أبناء شعبنا، انما يخوض المعركة السياسية في المحافل الدولية جنباً الى جنب مع أبطال الانتفاضة وفرسان الثورة والمقاومة. وان المجلس الثوري، وبعد نقاشاته الطويلة والتي استغرقت أربعة أيام، يؤكد على ما يلي:

اولاً ـ في المجال السياسي

١ ـ ان هدفنا الوطني الثابت هو تحرير الاراضي العربية والفلسطينية، وانهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة الى أرض وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٢ ـ ان الاساس القانوني والشرعي للتسوية السياسية في الشرق الاوسط انما يقوم على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والعيش بسلام على ترابه الوطني، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف على أرضه. ويؤكد التزامه بالشرعية الدولية المتمثلة بالقانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة كمرجعية لمسيرة السلام. ويركز المجلس على ان تنفيذ القرارات تعني الانسحاب من [على] الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كافة، وان تنفيذ هذا القرار هو الالتزام بمبدأ الارض [في] مقابل السلام.

٣ ـ ان تأمين الحماية الدولية، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧، هي متطلّبات أساسية للمفاوضات. وان على المجتمع الدولي ان يلزم اسرائيل باحترام هذه المواثيق والعمل على تطبيقها لحماية شعبنا في أرضنا المحتلة، لأنه بات واضحاً ان العدو الاسرائيلي انما يناور لاضاعة الوقت ويواصل، [في] أثناء ذلك، احتلاله وجرائمه ضد جماهيرنا ومقدّساتنا، والاستمرار في ابتلاع الارض وبناء المستوطنات، ممّا يهدّد عملية السلام برمّتها ويدفعها الى الطريق المسدود، بل ويدفع منطقة الشرق الاوسط الى الانفجار الشامل، لأنه لا يجوز ولم يعد مقبولاً التعامل بمكيالين بالنسبة للشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الامم المتحدة اذا كان الأمر متعلّق باسرائيل وجرائمها العنصرية واللاانسانية، واحتلالها، وتكديسها للأسلحة الكيمياوية والنووية.

٤ ـ ان وقف الاستيطان واقتلاع المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية هو الخطوة الهامّة لاستمرار عملية المفاوضات، لأن الاستمرار [في] جريمة مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات لاسكان المهاجرين